

## جبهة التحرير الوطني وآفاق استغلال بترول الصحراء

1962-1954

نورالدين عسال

أستاذ محاضر(أ)

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

بعد تسلم الجنرال ديغول لمقاليد السلطة بفرنسا تبنى إستراتيجية جديدة في المجال الاقتصادي من خلال التأكيد على الاستغلال المشترك للثروات الصحراوية من طرف جميع الدول المجاورة بهدف عزل الثورة الجزائرية عن محيطها الطبيعي، و يدخل ذلك في إطار محولاته المضنية للقضاء عليها، فكانت الصحراء الجزائرية خاصة بعد اكتشاف البترول و الغاز الطبيعي مسرحا لمعركة ضارية بين جبهة التحرير الوطني والاستعمار الفرنسي، استعملت فيها جميع الأساليب العسكرية و السياسية و الدبلوماسية .

أ- البترول الجزائري إفريقي: وضعت جبهة التحرير الوطني من خلال نصوصها الأساسية إستراتيجية واضحة باستهداف النظام الاقتصادي الاستعماري، باستعمال كل الوسائل الممكنة لاقتلاع جذور المنظومة الاستعمارية، و يتضح ذلك من خلال بيان أول نوفمبر الذي تعهد باحترام المصالح الثقافية و الاقتصادية الفرنسية<sup>1</sup>، و بين بكل وضوح التعهدات التي تضم احترام المصالح الفرنسية المتحصل عليها بنزاهة، و كذلك حقوق الأشخاص و الممتلكات، مستثبا كل مظاهر الاحتكاراتو نهب الثروات الطبيعية و كل الحقوق الاستثنائية لطبقة الكولون<sup>2</sup>، كما أكدت أرضية مؤتمر الصومام على أهداف الثورة الجزائرية باستهداف الاقتصاد الاستعماري بواسطة الأعمال التخريبية للبنى التحتية<sup>3</sup>.

مع بداية الثورة الجزائرية لم تتحدث جبهة التحرير الوطني عن المحروقات، فظروف الكفاح المسلح لم تترك المجال أمام قيادة الثورة من التفكير في هذا الموضوع، إضافة إلى أن ملامح الاقتصاد البترولي لم تنجل خلال السنتين الأوليتين من اندلاع الثورة، وكان من الصعب تحديد الخطوط التوجيهية العريضة لموقف الجبهة أمام البترول الصحراوي. فقد أكدت صحافة الثورة طوال الحرب التحريرية أن الكفاح هدفه استرجاع المحروقات الصحراوية ضمن حركة التحرير الإفريقية، و العمل بطريقة ذكية و مدروسة في آن واحد بحملة دبلوماسية لدى الدول الصديقة التي نالت استقلالها مؤكدة على أن البترول المكتشف في الصحراء هو ملك أولا للمغرب العربي<sup>4</sup>، لكن هو أيضا ملك لإفريقيا فاستغلال المحروقات يجب أن تتم بعد موافقة الدول المجاورة للجزائر<sup>5</sup>.

أظهرت صحافة الثورة فكرة أن البترول الصحراوي يقع ضمن السيادة الجماعية لإفريقيا، وأن المقاومة الجزائرية تتجاوز الإطار المحلي من أجل وضع آفاق الدفاع المشترك عن الصحراء<sup>6</sup>، و مجموع الدول المجاورة معنية بتأمين ثروات الصحراء، ويعبر هذا التكتيك عن ذكاء وبعد نظر جبهة التحرير الوطني للرد على الإستراتيجية الاستعمارية بإنشائها للمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية.

سعى الجنرال ديغول من خلال سياسته لفصل الصحراء، باعتبارها فضاء إفريقيا يحق للدول الإفريقية الاشتراك في استغلال خيراتها، إلى جر الدول الإفريقية للتخلي عن دعم الثورة الجزائرية، و خنقها خارجيا مع إضعاف روح التضامن، و فك الروابط التاريخية بين الشعوب المنطقة لتسهيل عملية القضاء على الثورة الجزائرية. إلا أن جبهة التحرير الوطني واجهتها بحكمة سياسية، مؤكدة على أن السيادة السياسية الجزائرية على الأقاليم الوطنية ليست غاية في حد ذاتها، و أن الصحراء ليست حاجزا بين الدول المجاورة، لكنها عاملا أساسيا في تحقيق الوحدة الإفريقية، فالجزائر ليست الوحيدة التي لها منطقة صحراوية، فهناك تونس والمغرب و موريتانيا، ومالي، والنيجر، و التشاد و ليبيا، و هي الدول التي تنتمي إلى الصحراء جغرافيا، و عندما تم الاعتراف بالسيادة السياسية للدول الإفريقية المستقلة لم تتطلع إلى فصل مناطقها الصحراوية.<sup>7</sup>

رأت جبهة التحرير الوطني ضرورة توحيد المغرب العربي الكبير، و الاستغلال المشترك لثروات الصحراء و إقامة علاقات مبنية على الصدق و النزاهة، و أن الدول الإفريقية لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات، فمن الواضح أن الصحراء الجزائرية ليست أقاليم خالية سياسيا، بل هي ملك لإفريقيا ولن تقبل الدول الإفريقية أن ترى جزءا من أراضيها في خدمة الحرب الباردة، أو الحرب النووية، متبينة سياسة عدم الانحياز المنبثقة عن المؤتمر الافروآسيوي باندونغ سنة 1955<sup>8</sup>. و اعتبرت أن التعاون المثمر مع دول المغرب، و الدول الإفريقية و الدول الصناعية موقفا أساسيا. فالشعب الجزائري الذي انتفض من أجل حقه في الوجود، و حقه في هويته، كان هدفه بناء جزائر مؤهلة سياسيا و اقتصاديا، كما أوضحت مفهومها للتعاون، الذي يجب أن يكون تعاونا شفافا قائم على المصلحة المتبادلة، و الاحترام الكامل للسيادة الوطنية بدون مقابل سياسي، و هذا التعاون لا يمكن أن يكون إلا من طرف دولة سيادية أعربت عن رفضها القاطع لكل القوانين الإدارية و المالية المفروضة بحجة تسهيل حل المشكلة الجزائرية.<sup>9</sup>

و لإفشال المسعى الاستعماري ركزت الثورة الجزائرية على عامل أساسي المتمثل في ضرورة الوحدة بين جميع الدول المعنية، فقد ورد في تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: «هنا نجد أيضا مسألة التضامن الإفريقي، و خاصة بين أقطار المغرب العربي، يجب أن يلعب دورا من الدرجة الأولى

للقضاء على أطماع ديغول، وذلك إن أراد المغرب العربي أن يحافظ على سلامته في المستقبل، وإذا كان فعلا ينوي أن لا يترك قبيلة أمينية»<sup>10</sup>

كما ردت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الفكرة الفرنسية مفادها أن الصحراء بحرا داخليا مفندة كل الإدعاءات الاستعمارية، مستندة على عدة اعتبارات<sup>11</sup> :

**الاعتبار الأول :** إذا سلمنا بأن الصحراء هي بحر داخلي، أو أرض غير معينة السيادة، فإن هذا يجر إلى تغيير خريطة دول إفريقيا المجاورة للجزائر و التي تدخل في حوزة تراهما الوطني مناطق صحراوية، فإذا كانت منطقة الأغواط، أو وادي سوف بحرا داخليا، فإنه من الصعب ألا تطبق هذه القاعدة على المناطق التي لها نفس الخصائص الجغرافية.

**الاعتبار الثاني :** اذا فرضنا أن البلاد الإفريقية المجاورة للجزائر قبلت أن يطبق على مناطقها الصحراوية نظام البحر الداخلي، ووضعت جميع المناطق الصحراوية تحت السيادة المشتركة للبلاد الإفريقية، فإن هذه السيادة المتعددة ستعارض و يشل بعضها البعض .

ليس من الغريب أن يترك الاستعمار الفرنسي مشاكل تتعلق بالحدود بين الجزائر و الدول المجاورة لها، فقد وضع بداية من سنة 1902 تنظيما إداريا بإنشاء أربعة أقاليم جنوبية تابعة للحاكم العام بالجزائر، واستمر الحال إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، و بعد حصول بعض الدول كتونس و المغرب و إفريقيا السوداء على استقلالها مما أدى إلى ظهور مشكلة الحدود مع الصحراء، ولم تكن الصحراء تمثل أي أهمية باستثناء الأهمية العلمية، الأمر الذي نتج عنه عدم التحديد الدقيق لحدودها .

كانت مسألة السيادة الفرنسية على الصحراء مرفوضة جملة و تفصيلا من القيادة الثورية الجزائرية، لأنها لم تكن مجرد خلاف لترسيم الحدود فقط، بل كانت مسألة الاحتفاظ بالصحراء كاملة، وثرواتها الباطنية، فالاختيار بالنسبة لفرنسا كان واضحا، فقد كان هدفها الأساسي ضمان أمن تموين منطقة الفرنك بالمنتجات الطاقوية<sup>12</sup>. وحينما بدأت المفاوضات عملت الحكومة الفرنسية على إثارة هذه المشاكل من جديد بإعادتها إلى السطح، و ألحت على ضرورة الفصل بين الجزائر الشمالية و الجزائر الجنوبية، معتبرة موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المتمسك بالوحدة الترابية موقفا ينم عن نواياها توسعية، و تجاهل مصالح البلاد الإفريقية المجاورة، غير أن الحكومة المؤقتة فندت الإدعاءات الاستعمارية من خلال التركيز على الاعتبارات التالية<sup>13</sup> :

**أولها :** أن جميع البلاد الإفريقية التي تحصلت على استقلالها اعتبرت أن الحدود القائمة في العهد الاستعماري هي التي تحدد تراهما الوطني .

ثانيا: أن مشاكل الحدود هي قضايا تمس جوهر السيادة الوطنية، و لا يمكن حلها حلا نهائيا إلا بين الأطراف المتمتعة بهذه السيادة دون منازع.

ثالثا: إذا كانت مشاكل الحدود هي من صنع الاستعمار، فإن حل هذه المشاكل يكون يسيرا إذا لم يكن الاستعمار طرفا في هذا الحل.

رابعا: إن إثارة مشاكل الحدود مع الجزائر، و هي في خضم المعركة قد يتخذ الاستعمار ذريعة لمناورات التفرقة بيننا فموقف الحكومة المؤقتة من قضية الحدود ليس فيه ما يبرحها مع البلاد الإفريقية، و لا يشتم منه نكرانها لمصالح البلاد المجاورة.

لقي هذا التصور تجاوبا من قبل الدول الإفريقية التي لم تتخدد بالإغراءات الفرنسية، و أدركت حقيقة المناورات الاستعمارية، فقد أكد نكروما في 15 أبريل 1958 بمناسبة انعقاد مؤتمر رابطة الشعوب الإفريقية بالعاصمة الغانية: « قبل هذا الوقت كانت الصحراء تفصلنا، اليوم هي التي توحدنا»<sup>14</sup> .

أكدت الثورة الجزائرية منذ بدايتها على البعد الإفريقي للصحراء، مركزة على مبدأ الوحدة الترابية والاستقلال الوطني من خلال بيان أول نوفمبر، فقد كان اندلاع الثورة التحريرية في كامل التراب الوطني عاملا أساسيا وقويا باعثة روح الأمل من جديد، كما أكد ميثاق الصومام على أن حدود التراب الجزائري هي الحدود الحالية بما فيها الصحراء<sup>15</sup>. و كان لصحافة الثورة دورا بارزا لكشف المناورات الفرنسية أمام الرأي العام الداخلي و الدولي، حيث كتبت جريدة المقاومة في احد أعدادها: « كيف تقدم فرنسا على أن تنسب لنفسها أرضا هي ملك لغيرها منذ آلاف السنين، إن ذلك ليس بالغريب من حكومة بلاد سبق لها أن تبرع احد رؤساء حكوماتها الماضية بقطع كبيرة من صحرائنا على صديقه موسوليني، أما الصحراء فهي باقية و ستبقى قطعة لا تنفصم عن وطننا مثلها في ذلك مثل المتيججة و القبائل، وإخواننا سكان النواحي الصحراوية عازمون مثل سكان تبسة و العاصمة على مواصلة الكفاح إلى أن تحصل الجزائر على استقلالها كاملا من غار الدماء إلى مغنية، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى إفريقيا السوداء»<sup>16</sup>

و في نفس السياق ركزت جريدة المقاومة على مواجهة الضجة الكبيرة التي أحدثتها الحملة الإعلامية الفرنسية التي قادتها الصحافة، و الدعاية و المداولات البرلمانية الاستعمارية الصاخبة التي أوجدت لفظا جديدا في القاموس الاستعماري و هي لفظة الصحراء الفرنسية، فقد ورد في أحد مقالاتها: « الواقع أن فرنسا عرفت منذ زمن أن الصحراء لم تعد تلك الأرض الجدباء التي لا أمل فيها للحياة، ولا منبع للرزق. لقد عرفت أن ترابها يشتمل على كنوز ثمينة ستؤثر على الاقتصاد

الجزائري، ولكنها فضلت أن تبقى معلوماتها في هذا الميدان مكتومة عن الرأي العام، خوفاً أن تثير بعض المطامع الأجنبية... راحت تسارع بحمل البرلمان على أن يقرر أن الصحراء أرض فرنسية"<sup>17</sup> ردت جبهة التحرير الوطني على الإدعاءات الفرنسية من خلال التأكيد على وجود روابط إنسانية و اقتصادية و تاريخية بين الأقاليم الشمالية و الجنوبية لا يمكن نفيها، فسكان الصحراء كانوا دائماً جزائريين، فقد أكد رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوسف بن خدة في نداء إلى الشعب الجزائري: "إن سكان الصحراء متمسكون بجزائريتهم، و أي جزائري سيطالب بسيادة الجزائر على الصحراء، فهل الحكومة الفرنسية مستعدة لاستخراج النتائج و العبر التي لاحظتها بنفسها"<sup>18</sup>، كما أن سكان الجنوب شاركوا في المقاومة الوطنية، و كل جزائري الصحراء بدوا و حضرا عاشوا الثورة الجزائرية بنفس إيقاع الشعب الجزائري، إضافة إلى أن جبهة التحرير الوطني كانت قد نادى بالوحدة الترابية قبل الاكتشافات البترولية، و مؤكدة على أن الصحراء جزائرية لن تكون كاتنجا جديدة فالتجربة الكونغولية بينت للشعب الجزائري المؤامرة الفرنسية الاستعمارية<sup>19</sup>

قامت مطالب جبهة التحرير الوطني بالسيادة الجزائرية على الصحراء على مجموعة من الدلائل التاريخية والجغرافية والعرقية، ومستندة على اعترافات غير جزائرية، حيث ذكر العقيد هير و lehuroux مندوب أقاليم الجنوب في المجلس الجزائري في 05 جويلية 1952: القول أن الجزائر تتوقف عند الأطلس الصحراوي هي هرطقة حقيقية، إنها تعني عدم الاعتراف بالحقائق الجغرافية و البشرية<sup>20</sup>، و من جانبه كتب فيارد P.E VIARD أستاذ بكلية الحقوق بجامعة الجزائر العاصمة في مقال خاص بالجزائر والمنشور في 1960 قائلا: حدود جمهورية النيجرو جمهورية مالي تؤلف الحدود الجنوبية للعمليات الجزائرية<sup>21</sup>، كما أكدت على أن فرنسا نفسها منذ قرن و أكثر قد كرست هذا الانتماء الصحراء للجزائر، حينما قدمت خرائط توضح أن الجزائر هي عبارة عن وحدة تبدأ من الجزائر إلى تمنراست، ثم قررت بعدها الحكومة الفرنسية إنشاء عمالي الصحراء و دمج الأقاليم الصحراوية إلى الأقاليم الشمالية، فإذا كانت الصحراء جغرافيا و بشريا هي جزء من الجزائر، ليس هناك سببا يمنع من مساهمة ثرواتها الطاقوية في تطور الجزائر<sup>22</sup>.

بدأ موقف جبهة التحرير الوطني من الصحراء يتغير بعدما أصبح استقلال الجزائر وشيكا و أكثر واقعية فمع نهاية سنة 1961 أعلنت عن فكرة أن الصحراء أرض إفريقية لصالح فكرة الصحراء جزائرية، و تؤكد على السيادة الكاملة للجزائر على المحروقات المستخرجة من الجنوب، كما أكدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال مذكرة وجهتها للدول الإفريقية على آفاق التعاون الواسع من أجل استغلال ثروات الصحراء.

والجدير بالملاحظة أن قيادة الثورة لم يكن لها مذهباً محددًا فيما يخص هذه المسألة، فمقالات المجاهد كانت دائماً تعود إلى فكرة القضاء على الاستعمار السياسي وبعدها على المستوى الاقتصادي، وعلى الجزائريين أن يتحكموا بأنفسهم في استغلال ثروات الصحراء من جهة، و من جهة أخرى فإن استغلال البترول يجب أن يكون لسد حاجيات الجزائر، مؤكدة على إرادة القيادة الثورية تخليص الجزائر من السيطرة الاقتصادية التي تعاني منها<sup>23</sup>، وأن التخلف ليس إلا نتيجة طبيعية للاستغلال الاستعماري الذي مورس منذ أكثر من قرن، بحرمانها من ثرواتها الطبيعية<sup>24</sup>، و بالتالي فإن الإستراتيجية الوحيدة و المنطقية تتمثل في كسر روابط التبعية و التحكم الوطني في قطاع المحروقات الذي أصبح أكثر من ضرورة في بلد يحتاج لاستخدام هذا النشاط لصالحه.

أدركت الثورة الجزائرية أنه من غير الممكن للجزائر في بداية الأمر تحقيق التحكم الكلي في مواردها الطبيعية، و لن يظل هذا القطاع موجهاً لخدمة الدول الأجنبية بعد الاستقلال على حساب رفاة الشعب الجزائري، فلا بد من وضعه في خدمة الجزائر، و كخطوة أولية لسد حاجياتها، وأوضحت جبهة التحرير الوطني موقفها فيما يخص الصحراء و المتمثل فيما يلي<sup>25</sup>:

- شنت جبهة جيش التحرير الوطني الكفاح من أجل فرض السيادة الوطنية الجزائرية على كل الأقاليم بما فيها الصحراء.
- ثروات باطن الأرض هي ملك للدولة الجزائرية.
- ضرورة استعمال البترول لخدمة مصالح الجزائر، أي لتلبية حاجياتها الاقتصادية وليس لفرنسا الغرب الأوربي.

لقد أشارت جريدة المجاهد إلى هذه النقطة في أحد مقالاتها حيث كتبت: "أولى الحتميات هي استغلال البترول لصالح التصنيع، و لا يتعلق التصدير إلا للكميات المتوفرة والزائدة عن الحاجيات"<sup>26</sup>، لكن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا في إطار تعاون إفريقي أو مغاربي، فعملية تحويل البتروكيميا تتطلب استثمارات ضخمة ذات مردودية شريطة الوصول إلى إنتاج كبير، و توفر سوق تصريف تفوق قدرات السوق الجزائرية، فالتعاون المغاربي يسمح على المدى القصير بتوفير سوق بترولية هامة، من خلال الإعلان عن مشاريع مستقبلية بتأسيس مجموعات بترو كيميائية كبرى شمال إفريقية على الحدود الجزائرية المغربية، و التونسية<sup>27</sup>، غير أن هذه الفكرة و بمجرد استقلال الجزائر لم يكن لها أي صدى لدى الحكومة الجزائرية الفتية.

بعد حصول الجزائر على استقلالها نشرت جريدة المجاهد مقالا أوضحت فيه الخطوط التوجيهية العريضة لمستقبل التطور الاقتصادي للجزائر المستقلة، و يعتبر هذا المقال ذات أهمية على أساس انه تطرق إلى مشكل الأدوار الخاصة لقطاع الزراعة و الصناعة، أي الفلسفة التي ستقود عمل الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال، و اتخذت الجريدة موقفا واضحا فيما يتعلق بهذه المسألة فقد ذكرت: "إن ميلاد الجزائر الاقتصادي والاجتماعي يقتزن أساسا بالمشروع الزراعي، و هذا لايعني التخلي عن القطاع الصناعي، فالطور الزراعي يجب أن يبدأ في حينه، لأنه هو قاعدة النمو العامة، فعمل الحكومة المستقبلية يقوم على تطوير القطاعين بشكل متوازي، و بنفس السرعة والإمكانات و تخلف أي منهما سيضع الآخر في وضعية الزوال"<sup>28</sup> .

لكن واقعا و بعد 1962 توجهت أولوية الحكومة الجزائرية نحو القطاع الصناعي القائم على المحروقات، بيد أن المبادئ الأساسية لهذه السياسة بخلق سوق مغاربية واسعة، وتشديد تطور زراعي يؤدي إلى تطور القطاع الصناعي لم تتجسد بعد نهاية الثورة، و بدون النظر إلى طبيعة الأشياء، و محاولة فهم شامل للوضعية حتى سنة 1971 يجب أن نلاحظ فلسفة الحكومة الجزائرية في تصريح لأحمد بن بله رئيس الجمهورية الجزائرية سنة 1963: "إننا نحترس مثل الطاعون من هذه التقنية التي تهدف إلى لي ذراع الثورة الاشتراكية"<sup>29</sup>، مما يترجم اختيار سياسي و في نفس الوقت الحذر العميق من المضمون الإيديولوجي لمصطلح التقنية<sup>30</sup>، و بشكل عام المقولة المتداولة لدى الدول المتقدمة و بحجة حتمية المرودية التي تهدف إلى بقاء الانقسام الدولي للعمل وللحفاظ على السيطرة الاقتصادية للدول الصناعية على دول العالم الثالث.

**ب - النشاط الدبلوماسي و المسألة البترولية:** لم تكتف الثورة الجزائرية بمواجهة فرنسا الاستعمارية عسكريا، بل استعملت أسلوبا قويا ومؤثرا في الرأي العام الدولي، ولا يقل أهمية عن الحرب لإفئال المخططات الفرنسية التي اتخذت أبعادا سياسية و عسكرية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، فقد ركزت جبهة التحرير الوطني نشاطها الدبلوماسي على عدة جهات التي كانت لها علاقة بالمسألة البترولية .

بدأت الحملة الدبلوماسية للثورة الجزائرية بالتركيز أولا على البعد المغاربي للمسألة البترولية، فحينما انعقد المؤتمر النقابي للشمال الإفريقي في طنجة أيام 20-21-22 أكتوبر 1957، و بمشاركة الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريينو الاتحاد التونسي للشغلو الاتحاد العام الليبي، في إطار النشاط الذي تواصله الاتحادات الأربع من أجل توحيد الحركة النقابية للشمال الإفريقي، أين أكد البيان الختامي على أن

الصحراء جزء لا يتجزأ من أقطار الشمال الإفريقي الأربعة و يجب تحريره، و رفض أي حق للدول الأجنبية في هذه المنطقة، و معتبرا كل اتفاقية تبرمو كل رخصة تمنح باطلة<sup>31</sup> .

اعتبرت جبهة التحرير الوطني على أن سياسة بتولية مغربية موحدة أصبح حتمية عاجلة في مواجهة الاستعمار الجديد، فعلى الدول المغاربية مقاومة الضغوطات الخارجية، منبهة في نفس الوقت على ضرورة تبني سياسة موحدة للصمود في معركة البترول: "إنها مسألة مبادئ، فبدون وحدة الصف في هذه المسألة بالذات لا يمكن تصور وحدة اقتصادية مغربية، و الحديث عن الوحدة السياسية للمغرب العربي في هذه الحالة يتحول إلى خيال و ربما إلى ديماغوجية"<sup>32</sup>، كما حاولت لفت انتباه الدول المغاربية إلى خطورة المناورات الفرنسية و أهدافها، التي ترمي إلى تسميم العلاقات، و ضرب أي محاولة للتضامن، لأن ذلك يعني نهاية حتمية لاحتلالها، و تهديدا لمصالحها بصفة خاصة و مصالح الغرب الأوربي بصفة عامة.

قابلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحركات فرنسا نحو تونس و المغرب بنشاط دبلوماسي كثيف، فقد أرسلت لجنة التنسيق و التنفيذ بمذكرة إلى الدولتين التي أوضحت فيها أن التفاوض بين الحكومة التونسية و الفرنسية سيمكن فرنسا من الحصول على ثروات الجزائر، و سيعتبر ذلك إشارة عداء ضد الشعب الجزائري، و موافقة تونس على هذه المعاهدة يعتبر خرقا لمقررات طنجة<sup>33</sup> . و بعد توقيع الحكومة التونسية مع الحكومة الفرنسية على مد أنبوب الجلي - السخيرة، أرسلت لجنة التنسيق و التنفيذ مذكرة احتجاج ورد فيها: "إن الشعب الجزائري لن يسمح و لن يقبل بحرب تستعر بوقود النفط الذي ينقل عبر قطر من أقطار المغرب العربي، و أن بناء خط أنابيب سيفوت على الجزائريين ربح معركة الصحراء الإستراتيجية، تلك المعركة التي تجند من أجلها الآلاف الجزائريين"<sup>34</sup> ، لكن بنفس الوقت حرصت جبهة التحرير الوطني على تبني سياسة التهدئة مع الحكومتين المغربيتين، إيمانا منها أن ذلك من شأنه أن يمثل فرصة سانحة لديغول لإضعاف التضامن المغاربي، و أن العدو الأول و الأخير هي فرنسا الاستعمارية، مما يؤكد على درجة الوعي التي وصلت إليها القيادة الثورية، مع حرصها على تنبيه قواعدها النضالية إلى طبيعة و أخطار الوضعية الجديدة، ذلك ما يفسر كون هامش المناورة أصبح واسعا أمام الجنرال ديغول في الساحة المغاربية، بينما انحسر ميدان المناورة أمام جبهة التحرير الوطني<sup>35</sup> .

اعتبرت جبهة التحرير الوطني تصرفات النظام التونسي انحرافا عن خط طنجة، و ابتعادا عن مبادئ التضامن و مثله العليا، و هو ما رآه بعض القياديين في الجبهة طعنة خنجر في الظهر، قد تكون مقدمة لما هو أدهى حيث ذكرت جريدة المجاهد: "لا شك أن الرأي العام العربي بأكمله ينتظر من حكومتي تونسو المغرب أن تضلا على رفضهما، ذلك أن قبول تمرير البترول على هذا النحو يعتبر طعنة في

ظهر حركة التحرير الجزائرية، و يضع على شعب الجزائر ورقة من أريج الأوراق التي في يده<sup>36</sup> و مهما يكن فقد كان مؤتمر تونس من جهة، و الأزمة التي فجرها التوقيع على اتفاقية الأنبوب من جهة أخرى بداية عهد جديد، و أحدثت وضعية متأزمة في المنطقة، جعلت جبهة التحرير الوطني تبحث عن كفاءات الرد والصمود، و هنا نجد صحافة الثورة تؤكد و تبرز في سياستها الخارجية مواقف تعرف من شأنها أن تغيظ معظم الأطراف التي تتعامل معها ، فقد اشتمل العدد 27 من صحيفة المجاهد على مقال بعنوان الثورة العربية و هو عبارة عن استعراض لمراحل التحرر العربي مع التركيز على الأحداث الحاسمة مثل ثورة 23 يوليو تأميم قناة السويس إلى ثورة 14 جويلية، و يخصص المقال جزء منه للحديث عن الامبريالية الأمريكية<sup>37</sup> .

إن إبراز مثل هذا الخط الإعلامي في تلك الظروف كان مقصودا، و هو التلويح لجبهة التحرير الوطني ببعض البدائل عن مشروع وحدة المغرب العربي، أو التهديد بتجذير الخط السياسي الخارجي، والبحث عن حلفاء جدد. هذه اللهجة لا يمكن أن تروق لبعض الأوساط في الدول المجاورة، فهناك حساسية تونسية تجاه مصر الناصرية والعكس صحيح كذلك، وأدى الجدل حول أنبوب إيجلي إلى تسخين الجو السياسي في تونس، فالأزمة مفتوحة بين الطرفين التي أنعشت آمال بعض الذين لم يكونوا مرتاحين للمنحى الذي أخذه النظام في مجال العلاقات الخارجية، و ابتعاده عن القومية العربية<sup>38</sup> .

لم يتدخل القصر الملكي المغربي في هذا الجدل، فقد كان محمد الخامس حريصا على أن يظل بعيدا عن هذا الأمر، أما حزب الاستقلال فقد كان منقسما إزاء الحجة الاقتصادية أو حجة الحزب، فعبدا الرحيم بوعبيد استعملها في إطار تبريره لتعطيل أحد مقررات طنجة المتصل بتصفية القواعد العسكرية الفرنسية المتمركزة على التراب المغربي، و كان من المؤيدين لبقائها في المغرب، بحكم ارتباطها بمناصب الشغل التي توفرها لسكان المغرب، و نظرا للإرباح التي تحققها للتجار الذين يتعاملون مع تلك القواعد، لكن جناحا آخر في حزب الاستقلال يمثلها المهدي بن بركة، و الفقيه محمد اللذين عارضوا هذه الحجة، و كانت هذه المسائل إضافة إلى مسائل أخرى سببا في الانشقاق الذي حدث بعد ذلك في صفوف الحزب عندما انشق عنه المهدي بن بركة و محمد البصري، و عبد الرحمان اليوسفي، و عبد الله بن إبراهيم<sup>39</sup> .

و خلال زيارة فرحات عباس للمغرب في 03-07 جويلية 1961 ألقى خطابا أكد فيه تمسك الثورة الجزائرية و من ورائها الشعب الجزائري بوحدة ترابه، و إصراره المضي قدما نحو الاستقلال الكامل "ليسمع العالم كله و ليتأكد أن الجزائر هي الجزائر في وحدتها، و أنها لن تقسم"<sup>40</sup> . و بدعوة من الملك الحسن الثاني قام يوسف بن خدة مصحوبا بأعضاء الحكومة بزيارة رسمية للمغرب من 04 جانفي إلى 02 فيفري 1962 حيث أكد الطرفان على إعانة الشعب المغربي للشعب الجزائري في كفاحه من أجل استقلاله و وحدته الوطنية و حرمة ترابه<sup>41</sup> . كما ركزت جبهة التحرير الوطني على المنطقة العربية

من خلال تبني سياسة المقاطعة الاقتصادية، و طالبت من الدول العربية مقاطعة كل أشكال التعامل مع الدولة الفرنسية، و استخدام سلاح البترول كأحد أوجه هذه السياسة<sup>42</sup>، خاصة بعد التطورات الخطيرة التي تلت أزمة السويس، أين وجدت فرنسا نفسها في وضعية متأزمة في التزود بالبترول من منطقة الشرق الأوسط .

و على إثر انعقاد المؤتمر الاقتصادي الافروآسيوي سنة 1955 الذي حضرته أربعين دولة، تم الاتفاق على عدة توصيات منها إمكانية تشكيل هيئة تتحكم في أسواق المواد الأولية خاصة البترول، تم التصريح بالتهديد بمقاطعة فرنسا اقتصاديا كرد فعل على جرائمها في الجزائر<sup>43</sup> .

و بعد انعقاد القمة العربية بلبنان في أوت 1960 قرر المجلس الاقتصادي العربي تقديم طلب إلى الدول العربية باتخاذ التدابير المناسبة التي تقتضيها الأوضاع في الجزائر، و ذلك باستعمال كل الوسائل الناجمة في جميع القطاعات الاقتصادية لتطهير تجارة الدول العربية من أي تعاملات مع فرنسا، و منعها من أي صفقات أو عقود أو أسواق في الدول العربية، و أكدت اجتماعات الجامعة العربية خاصة اجتماع بغداد في فيفري 1960 في التأكيد على هذه المقاطعة، إلا أن هذه التوصيات ظلت حبرا على ورق، و لم يكن لها أي تأثير فعلي على المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط<sup>44</sup>، كما لعب الإعلام العربي دورا في تأييد وجهة نظر الجزائرية، فقد كانت إذاعة دمشق تردد دائما في نشراتها اليومية: "خربوا آبار البترول"، بينما كانت إذاعة صوت العرب تؤكد على أن البترول هو من يقف وراء المشاريع الامبريالية، و هو الذي يزيد في الأطماع على الأمة العربية، و هو سر كل المؤامرات التي تحاك ضد أمتنا، كما هو سر الإبادة التي تقودها فرنسا في الجزائر<sup>45</sup>، و أضافت قائلة: "إذا تمكنت فرنسا من استغلال البترول الجزائري، لا يستبعد أن تبسط سيطرتها الامبريالية على كل المغرب العربي، و يمكنها بعد ذلك أن تصبح أول بلد أروبي مصدر للبترول. هذا البترول الذي نهبته من المغرب العربي، وواصلت قائلة: "هل تعلمون أيها الرجال الأحرار في مغربنا العربيو المجاهدين في الجزائر، أن عتاد التنقيب يكلف الآلاف من لترات المياه النادرة في بلادكم... لا شك أنكم تعلمون جيدا أن أنابيب البترول التي تقطع أراضيكم سوف تعزز سيطرتهم، و تحكمتهم في رقابكم... يجب أن تردوا بكل قوة ضربات الامبريالية الفرنسية بحرب ضد المصالح الامبريالية على أرضكم"<sup>46</sup>

قامت جبهة التحرير الوطني بحملتها دبلوماسية تجاه القارة الإفريقية لإفشال الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، فمن خلال قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي أكدت على أن ثروات الجزائر الموجودة في الصحراء هي في خدمة و تطوير الاقتصاد الإفريقي، و خاصة الأقطار المجاورة للجزائر، حيث

وجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نداء إلى الدول المجاورة حول أهمية مشكلة الصحراء في الصراع الجزائري الفرنسي ورد فيه: "في حالة الصحراء فإن الاستعمار يستعمل كل المؤامرات من أجل إيجاد الغموض، منها إظهار انشغالها بمصالح الدول المجاورة"<sup>47</sup> و حول هذه النقطة فإن الحكومة المؤقتة سعت دائما إلى التفريقين وجهتين: الأولى فيما يتعلق بالسيادة الجزائرية على هذه المنطقة، والثانية تتعلق باستغلال خيرات الصحراء، فلا يحق للاستعمار إجراء أي تعديل للحدود و ليس من حقه عقد اتفاقيات باسم الجزائر فالشعب الجزائري سيرفضها رفضا قاطعا، و أن الحكومة الفرنسية لا تمتلك أي حق للتفاوض مع الجزائر باسم الدول المجاورة ذات السيادة المستقلة<sup>48</sup>.

و في مذكرة رسمية للحكومة المؤقتة مؤرخة في 30 جوان 1961 موجهة للدول الإفريقية أعادت فيها رفضها لكل الأطروحات و الادعاءات الفرنسية في الصحراء بأنها تمثل مشكلة في حد ذاتها نظرا لتعدد مشكل الحدود الموجودة بين الجزائر، و بعض الأقطار الإفريقية المجاورة، و كان الرد الجزائري أن أي تعديل للحدود مع الدولة المحتلة لا يمكن أن يكون صحيحا، لان هذه الدولة لا تملك حق عقد اتفاقيات باسم الجزائر و سيكون من حق الشعب الجزائري أن يرفض مثل هذه الاتفاقيات<sup>49</sup>.

و ردا على الأطروحة الفرنسية التي تضمنت بحق الدول المجاورة للجزائر في المشاركة في استغلال ثروات الصحراء، صدر بيانا للحكومة المؤقتة في سنة 1961 جاء فيه: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترى مزايا التعاون المشترك مع الدول المجاورة ، سنستقبل باهتمام بالغ أي طريقة لاستغلال ثروات الصحراء لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول المجاورة، كما أن الحكومة المؤقتة تؤكد على احترام و ضمان المصالح الفرنسية و استثماراتها إذا كانت مجردة من أي فكر استعماري.إننا ندعو باسم الشعب الجزائري كل الشعوب الإفريقية لتدعيم القضية الجزائرية ضد الامبريالية الفرنسية"<sup>50</sup>.

كما حاولت جبهة التحرير الوطني شرح موقفها من السيادة على الصحراء الجزائرية، و ما تزخر بها من ثروات خاصة الاحتياطات النفطية، و في هذا الشأن حرصت الحكومة المؤقتة بالتذكير انه ليس في موقفها ما يمكن أن يسبب لها حرجا لا مع الحكومات الإفريقية الشقيقة و لا مع أجيال إفريقيا الصاعدة، لان موقفها مبني على وعي عميق لمقاصد الاستعمار الجديد، و تقدير تام لمصلحة الشعوب الإفريقية على المدى القريب و البعيد معا<sup>51</sup>، و في هذا الإطار عقد محمد يزيد ندوة صحفية في كونا كري صرح أثناءها: "إن مطالب الجزائر تتلخص في وجوب تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره، ووحدة ترابه الوطني بما فيها الصحراء، و قد صدر بيانا مشترك جزائري غيني حيث جاء فيها : إن

حكومة كوناكري تؤكد باسم الشعب الغيني مساندتها المطلقة للشعب الجزائري في كفاحه في سبيل الاستقلال و الوحدة القومية"<sup>52</sup> .

و لكشف المخططات الاستعمارية الخفية حذرت جبهة التحرير الوطني الدول الإفريقية خاصة المجاورة للجزائر من مغبة الوقوع في الفخ الذي نصبته فرنسا من خلال الدعاية الواسعة التي أطلقتها، مؤكدة على أن الاستعمار لا يتغير مهما تغير الزمن، و أن هذه الإجراءات تهدف كلها إلى تقسيم الجزائر و فصل الصحراء عنها، و يستأثر بثرواتها لصالحه و لصالح الاقتصاد الأوربي الغربي، مقدمة الدلائل الدامغة على صدق أقوالها من خلال محاولات بلجيكا فصل إقليم كاتنغا عن الكونغو، و سعي هولندا فصل منطقة أريان الغربية عن جزر الأرخيبيلالأندونوسي<sup>53</sup> .

إلى جانب ذلك عبرت الثورة الجزائرية عن رفضها للتنظيمات الإدارية و السياسية و الاقتصادية التي أنشأتها الحكومة الفرنسية بغية إقامة كيانا سياسيا تابعا للاستعمار، خاصة المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية التي سعت من خلالها فرنسا إلى السيادة المشتركة، مما يعني زرع قنابل موقوتة ستؤدي مستقبلا إلى خلافات تهدد أي نية في تعاون حقيقي، أو قيام وحدة إفريقية، لذا اعتبرت الجبهة أن الجزائر وحدة غير قابلة للتجزئة و أن الصحراء هي تراب جزائريو ليس بحرا داخليا، أو ارض بدون سيادة<sup>54</sup> ، و لإفشال هذا المشروع أرسلت جبهة التحرير الوطني محمد يزيد إلى دولة مالي الذي أقنعها بأطروحة أن الصحراء جزائرية<sup>55</sup>

لم تترك جبهة التحرير فرصة انعقاد المؤتمر العربي للبتترول بالقاهرة في 23 افريل 1959 لإبلاغ الدول المشاركة، خاصة الدول التي شاركت بعض شركاتها البترولية\* في استغلال البترول الصحراوي، و تعاونها مع فرنسا، و بهذه المناسبة وجه ممثل وزارة المالية و الشؤون الاقتصادية في الحكومة المؤقتة تحذيرا للشركات التي تنوي استثمار أموالها في الصحراء الجزائرية، و مؤكدا على عدم اعترافها بأية عقود توقع مع فرنسا<sup>56</sup> و خلال انعقاد المؤتمر العالمي للبتترول بمدينة نيويورك الأمريكية من 30- 05 جوان 1959، الذي كان تحت رئاسة مدير شركة شال اويل بيرنساوالم Bernes Aulm ، و رئيس المعهد الأمريكي للبتترول إلى جانب وفد من المغرب يتأسسه أحمد بن كيران الذي صرح قائلاً: "كان أهم شيء انشغله المؤتمر، و استعدادوا لإثارته، و لأنه جديد بالنسبة إلى هذا المؤتمر، هو بترول الصحراء، و إمكانية إنتاجه، و كانت عدة

\* شركة ستونداراويل اوف نيو جرزي، و البنك الدولي لإعادة البناء و التنمية B.I.R.D

<sup>1</sup> - المجاهد، عدد 46، 13 جويلية 1959.

<sup>2</sup> المجاهد، عدد 46، 13 جويلية 1959.

دول تتساءل هل سيؤثر بتترول الصحراء في جغرافية التوزيع"<sup>57</sup>، كما اغتنم "عبدالقادر شاندري" ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مشاركته في المؤتمر، فأصدر بلاغا في الموضوع حدد فيه موقف الحكومة المؤقتة من البترول الجزائري، والذي تملبه ظروف الكفاح من أجل التحرير، وقد أحدث هذا البلاغ تأثيرا واسعا لدى جميع المشاركين لأنهم كان يهتمهم معرفة الموقف الجزائري<sup>58</sup> .

هذا الموقف جعل الثورة الجزائرية تكسب تأييدا واسع النطاق على الصعيد الدولي، فقد أكد "ليوبولدسنغور" رئيس جمهورية السنغال عندما سئل عن موقفه من الصحراء الجزائرية فأجاب قائلا: "إن الحكومة الفرنسية عندما تبدأ المفاوضات الحقيقية ستعترف بالسيادة الجزائرية على الصحراء"، و أكدت من جانبها الصحيفة البولونية زيسوارسواكي في مقال لها حول الصحراء الجزائرية ختمته بقولها: "لا وجود للصحراء بدون الجزائر... إن الحل المنطقي الوحيد هو الاعتراف بأن الصحراء جزائرية"<sup>59</sup> .

لم يقتصر نجاح الدبلوماسية الجزائرية فقط على المنظمات الاقتصادية، بل على مستوى الهيئات الدولية و على رأسها منظمة هيئة الأمم المتحدة، فقد صادقت الجمعية العامة في 20 ديسمبر 1960 على قرار أكد ضرورة إيجاد حل عادل، وإجراء استفتاء على أساس وحدة و سلامة الأراضي الجزائرية، وتم التصويت على هذا القرار بـ 63 صوت بنعم و 08 صوت بلا، و امتناع 27 صوت. هذا النجاح الدبلوماسي للحكومة المؤقتة دفع و كرد فعل فرنسا على هذا القرار، أعلنت انسحاب الوفد الفرنسي من الجلسة، مما جعل جاك سوستيل يؤكد على أن هذا القرار يمثل إرسال أكثر من قافلة أسلحة لجهة التحرير الوطني<sup>60</sup> ، و في تقرير سري للغاية لأحمد فرنسيس أحد أعضاء الوفد الجزائري المفاوض، والذي قام بزيارة إلى موسكو، أين التقى بنائب وزير الشؤون الخارجية السوفيتي كوزنيتزوف Kouznetzov أكد فيه على أن بتترول الصحراء هو ملك للجزائر<sup>61</sup>

كما فكرت جبهة التحرير الوطني في نشر كتاب أبيض حول الصحراء، و تكليف لجنة خاصة بجمع كل الوثائق التاريخية و الجغرافية و البشرية، و حثت على تكثيف النشاط الدعائي والإعلامي وتكليفه وفق المواقف السياسية و الثقافية في المغرب و المشرق العربيين و العالمين الشرقي و الغربي<sup>62</sup> .

قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بنشاط إعلامي و دبلوماسي مكثف للحيلولة دون تعاون بين الشركات البترولية العالمية و فرنسا في مجال استغلال البترول و الغاز الطبيعي في الصحراء، خاصة بعد إعلان الشركة الأمريكية ستونداراويل اف نيو جرزي عزمها الاستثمار في القطاع النفطي، الأمر الذي دفع بالحكومة المؤقتة إلى توجيه تحذيرا شديد اللهجة إلى الشركات الأجنبية، فقد صرح **أحمد يزيد** وزير

الإعلام رفقة الوزير التونسي الأستاذ محمد المصمودي في ندوة صحفية: "إننا نندر الشركات الأجنبية بكوننا لا نعترف بعقودها مع العدو، ونحذرهما من الخطر المحدق بمنشآتها ومستخدميها أيضا"<sup>63</sup>، إلى جانب تأكيده على أن استثمار أموال أجنبية في الجزائر تعني مساهمة غير مباشرة في تكاليف الحرب، ومؤشرا على العداء في نظر الشعب الجزائري. و بعد عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته العادية خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 20 جانفي 1960، أكد في بيان له: "يسجل المجلس الوطني للثورة الجزائرية مسؤولية بعض الدول الغربية التي ورطتها فرنسا في حرب الجزائر، وهذه الدول ما تزال مستمرة في مساعدة فرنسا ماديا و دبلوماسيا، خاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية"<sup>64</sup>.

و الملاحظ أن الحكومة المؤقتة استعملت في بداية الأمر لغة التهديد لإرغام الشركات البترولية العالمية على التراجع عن فكرة الجيء إلى الصحراء، لأن ذلك يمثل دعما مباشرا للسياسة الفرنسية لإبادة الشعب الجزائري، فقد كان هدف ديغول من تشجيع الاستثمارات الأجنبية هو الحصول على دعم مادي لمواصلة الحرب في الجزائر. و في هذا الشأن أذاع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تصريحاً ألح فيه على بطلان كل الاتفاقيات التي أبرمت مع الحكومة الفرنسية: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد على حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر، وهي تنكر على كل أحد حق امتلاك للتراب الجزائري و ثرواته بأي عنوان، و هو يعتبر الاتفاقات المتعلقة باستثمار موارد الصحراء لاغية. إن الحكومة المؤقتة تحذر الشركات المهمة بالتفتيش عن النفط من أن تبرم اتفاقات مع السلطات الفرنسية التي ليس لوجودها بالصحراء طابع شرعي، إذ أنها لا توجد الآن إلا بعنوان الاحتلال الاستعماري"<sup>65</sup>.

إن الثورة الجزائرية منذ أن بدأت المطامع الاستعمارية تتطلع في الصحراء في بداية 1956، ما انفكت تؤكد أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، فهذا التحذير من الحكومة الجزائرية إلى الشركات الأجنبية لا يعدو أن يكون تأكيدا لذلك الموقف، لكن الذي يجعل هذا التحذير يكتسي صبغة خاصة في الظروف الراهنة هو المحاولات التي سلكتها حكومة ديغول لاستحلاب رؤؤس الأموال الأوروبية والأمريكية، عندما سنت في نوفمبر 1958 قانون البترول، الذي أغرى الشركات البترولية الغير الفرنسية باستثمار أموالها في الصحراء، و قدمت الحكومة الفرنسية جميع التسهيلات و الامتيازات، هذا ما جعل الشركة الأمريكية ستونداراويل أفنيو جرزي تتقدم للتعاقد مع فرنسا، بعد أن ظلت مترددة في ذلك، فقد صرح إبراهيم

مزهودي: "إن الحكومة المؤقتة تنتظر من الشركات الأجنبية بما فيها الفرنسية إعادة النظر في مواقفها إزاء الحكومة الفرنسية"<sup>66</sup>.

وفي سؤال لجريدة الصباح الموجه لوزير الإعلام في الحكومة المؤقتة حول خطورة استغلال الشركات الأجنبية للبتروال الجزائري؟ فأجاب الوزير قائلا: "إننا شعب في حالة حرب، ولا نستطيع الاعتراف بعقود وقعها عدونا مع شركات أجنبية، إن إعلاننا هذا يعتبر إنذارا يحمل مخاطر موجه ضد الرأسمال الأجنبي والعتاد المستعمل، ومن الغير المستبعد استهداف قواتنا للعتاد والعمال"، وفي سؤال لجريدة نيويورك تايمز حول إمكانية وجود اتصالات دبلوماسية بخصوص الاستثمارات الأجنبية؟ أجاب الوزير قائلا: "لقد بدأنا التحرك على الصعيد الدبلوماسي، فحرق قطار بتروالي أكثر فاعلية من أي اتصال دبلوماسي"<sup>67</sup>.

و يبدو من خلال هذا التصريحات أن الحكومة المؤقتة تؤكد على أنها طرفا أساسيا في أي مفاوضات محتملة مع فرنسا، وأن الجزائر المستقلة لن تعترف بأية عقود بعد الاستقلال قد وقعها فرنسا، و دفع الشركات العالمية إلى عدم استثمار رؤوس أموالها في بتروال الجزائر، لأنه ليس ملك لفرنسا، بل هو حق من حقوق الشعب الجزائري، وهكذا تم إفشال إستراتيجية فرنسا البترولية بجر حكومات هذه الشركات إلى تأييد الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ومن لغة التهديد إلى لغة الترغيب قدمت جبهة التحرير الوطني في 02 جوان 1959 تصريحاً لندوبي المؤتمر العالمي للبتروال المنعقد بنيويورك جاء فيه: "إن الجزائر المستقلة تبحث عن سبل التعاون مع الشركات البترولية الأجنبية لتطوير وتنمية المصادر البترولية في الصحراء، في نفس الوقت نريد أن نشير من جديد أن التعاون لتطوير الثروات الطبيعية في بلادنا لا يمكنه أن يكون إلا في إطار جزائر مستقلة و كاملة السيادة، و أن جهود فرنسا الحالية لاستغلال ثروات الصحراء الجزائرية، وإغراء الشركات الأجنبية بأهمية السيطرة الاستعمارية تشكل مناورة فاشلة"<sup>68</sup>.

من خلال هذا التصريح نلاحظ أن الحكومة المؤقتة استعملت تكتيكا جديدا، بانتهاج سياسة الإغراء بحيث اقترحت سبل التعاون مع الشركات الأجنبية شرط أن يكون في إطار الجزائر المستقلة، و كذلك إبعاد مخاوف هذه الشركات من أن الجزائر تعتم تأميم بتروها في إطار النظام الاشتراكي، و عدم تعاونها مع فرنسا، كما قامت جبهة التحرير الوطني بإجراء عدة اتصالات مع العديد من الدول خاصة الدول المهتمة بالبتروال الجزائري مثل الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا وإيطاليا، و حاولت إقناع الشركات الأمريكية باستحالة الحل العسكري في الجزائر، و ضرورة تصور مستقبل مع جزائر مستقلة"<sup>69</sup>.

## الخلاصة

لقد استطاعت الثورة الجزائرية بفضل التزامها بالمبادئ الواردة في مواثيقها من إفشال كل المؤامرات الاستعمارية الفرنسية بفصل الصحراء عن الجزائر و إغراء الدول المجاورة على قطع كل أشكال الدعم السياسي و العسكري للجهة ،مؤكدة في نفس الوقت على الأبعاد الوحدوية للثورة التي ألتزمت منذ بدايتها على تحرير منطقة المغرب العربي و المنطقة الإفريقية من جميع أشكال الاستعمار .

## الإحالات:

1. بيان أول نوفمبر.
  2. المصدر نفسه.
  3. ميثاق الصومام.
4. El Moudjahid, N°27, 22 juillet 1958, tom I, p 534.
  5. El Moudjahid, N° 23 ,05 mai 1958, tom I p 443.
  6. El Moudjahid, N° 22, 16 avril 1958, tom I p416.
  7. ANOM.FM.81F.Boite N°350, Elément de réflexion ... op.cit.
  8. 1 –Ibid.
  9. El Moudjahid N° 79, 15 avril 1961.
  10. المجاهد، عدد 99، 03 جويلية 1961
  11. - المجاهد، عدد 100، 17 جويلية 1961.
  - 12-J.O.R.F, N° 274, 21/11/1958 .
  - 13-المجاهد، عدد 100، 17 جويلية 1961.
  - 14-El Moudjahid, N° 23, 05 mai 1958.
  - 15-ميثاق الصومام 20 أوت 1956 .
  - 16-المقاومة، عدد 14، 06 مايو 1957.
  - 17-المقاومة، عدد 15، 20 مايو 1957.
  - 18-المجاهد، عدد 104، 11 سبتمبر 1961.
  - 19-ANOM. FM. 81F.Boite N° 350, élément.... Op.cit.
  - 20-Bedjaoui (Mohamed), **la révolution algérienne et le droit de Bruxelles, association internationale des juristes** démocratique, 1961, p223.
  - 21-Ibid., p 223.
  - 22- ANOM.FM.81F, Boite N° 350, comment peut on envisager ... op.cit.
  - 23-المجاهد، عدد 50، 07 سبتمبر 1959.
  - 24-El Moudjahid N° 88, 21 décembre 1961.
  - 25-Mandouze(André), **la révolution algérienne par les textes ,documents du FLN** , éditions, Maspero , paris,1961 , p 176.
  - 26-El Moudjahid N° 27, 24 juillet 1958.
  - 27-El Moudjahid N°22, 16 avril 1958.
  - 28- El Moudjahid N° 88,op.cit.

- 29-خطاب الرئيس أحمد بن بله في 08 ديسمبر 1963 ينظر إلى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 43.
- 30-Bettelheim (Charles), planifications et croissance accélérée, éditions, Maspero, paris, 1971.p28.
- 31-El Moudjahid N° 09, 28 février 1958.
- 32-El Moudjahid N° 27, 24 juillet 1958.
- 33-El Moudjahid N°22, 16 avril 1958
- 34-El Moudjahid N°22, 16 avril 1958
- 35-Mandouze ( André) , op.cit, p 176.
- 36-El Moudjahid N° 27, 24 juillet 1958.
- 37-خطاب الرئيس أحمد بن بله في 08 ديسمبر 1963 ينظر إلى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 43.
- 38-Bettelheim (Charles),planifications et croissance accélérée, éditions, Maspero, paris, 1971.p28.
- 39-El Moudjahid N°22, 16 avril 1958.
- 40-المجاهد عدد 12، 15 نوفمبر 1957.
- 41-El Moudjahid, N° 27, op.cit.
- 42-C.AN, GPRA, Boite N° 30, dossier 1.2, état des travaux du pipe – line edjeli – Skhira.
- 43-Ibid.
- 44-مذكرات محمد المليي، الشروق اليومي، عدد 1623، 01 مارس 2006.
- 45-المجاهد ن عدد 17، 01 فيفري 1958.
- 46-El Moudjahid N° 27, op.cit.
- 47-مذكرات محمد المليي، الشروق اليومي، المرجع السابق.
- 48-نفسه.
- 49-المجاهد عدد 100، 17 جويلية 1961.
- 50-المجاهد، عدد 114، 02 فيفري 1962.
- 51-Meynier (Gilbert), histoire intérieure du FLN 1954-1962, éditions fayard, paris, 2002, p 212.
- 52-Marne (Robert George), Chronique d'outre mer d'Alger au Caire, in deux monde N°01, janvier 1959, p 165.
- 53-Meynier (Gilbert), op.cit. p 521.
- 54-Cornet (Pierre), , p 137.pétrole saharien du mirage au miracle, nouvelle éditions latine, paris, 1960.
- 55-Ibid., p 139.
- 56-شركة ستونداراويل اوف نيو حرزي، و البنك الدولي لإعادة البناء و التنمية B.I.R.D

57-المجاهد، عدد 46، 13 جويلية 1959.

58-المجاهد، عدد 46، 13 جويلية 1959.

59-نفسه.

60-Kharchi (Djamel), colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, éditions, Casbah, Alger, 2004., p 526.

61-Kharchi (Djamel), colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, éditions, Casbah, Alger, 2004., p 526.

62-ANOM.FM.81F .Boite N° 150, extrait résumé des renseignements.

63-C.A.N .GPRA . Boite N° 163, dossier 1.3 problème du Sahara.

64-El Moudjahid N° 36, 06 février 1959.

65-مطمر محمد العيد، العقيد شعباني و جوانب من الثورة الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 132.

66-El Moudjahid, N° 36, 06 février 1959.

67-Cornet (Pierre), pétrole saharien du mirage au miracle, nouvelle éditions latine, paris, 1960. p 138.

68-Ibid, p 139.

69-Idem.

70-Meynier(Gilbert), op.cit., p 509.